



مستقبل الجماعات الجهادية في ليبيا

د. خالد حنفي علي

باحث في الشؤون الأفريقية

مجلة السياسة الدولية - الأهرام

شكلت عملية "حملة الكرامة" التي قادتها قوات اللواء خليفة حفتر غير الخاضعة لإمرة الجيش الوطني في مايو ٢٠١٤، ضد الجماعات الإسلامية المسلحة في بنغازي؛ تحولا مؤثراً في مجريات الصراع الليبي، لا سيما أنها اجتذبت تأييد بعض القبائل والقوات العسكرية في الشرق والغرب. بيد أن العملية عكست في جانب آخر منها التأثيرات ذات الطبيعة التهديدية لتلك الجماعات على الأمن القومي لدول الجوار الإقليمي، لا سيما في ضوء الارتباطات العابرة للحدود بين الإسلاميين بأطيافهم المختلفة (المعتدلون، السلفيون المتشددون، الجهاديون المسلحون) الذين استثمروا ما أحدثته ثورات الربيع العربي من نفاذية إقليمية للأفكار والقضايا، وضعف لسلطة الدولة في تعضيد نفوذهم السياسي وامتداداتهم الإقليمية.

السؤال الأبرز التي تثيره عملية حفتر، يتعلق بطبيعة وحجم التهديد الأمني المتصاعد التي تشكله الجماعات الإسلامية المسلحة في شرق ليبيا، وهل يمكن أن تشكل العملية من هذا النوع تحجيماً لهذا الخطر المتصاعد؟. يستدعي الإجابة على ذلك فهما لمتغيرين أساسيين، أولهما: طبيعة التهديدات التي تشكلها الجماعات الجهادية في ليبيا. أما الأمر الثاني، فيتعلق بملايسات العملية نفسها ومساراتها المحتملة على الصراع الداخلي في ليبيا.

أولاً: البيئة الحاضنة للجماعات الجهادية في ليبيا

بداية، لا يمكن فصل بزوغ الجماعات الإسلامية الجهادية في ليبيا عن السياق العام لنشأة تيار الإسلام السياسي، والذي أسسته جماعة الإخوان المسلمين في العام ١٩٤٩، كامتداد فكري للجماعة الأم التي أطلقها الشيخ حسن البنا في مصر في العام ١٩٢٨، بعد قدوم عدد من المعلمين لإخوان مصر للتدريس في ليبيا، إذ مثلت الجماعة، سواء عبر أفكارها أو تقلبات مواجعتها مع نظام القذافي الوعاء الحاضن لنشأة التيارات الجهادية في ليبيا، وخصوصاً في الشرق الذي يملك "بنية تدينية متجذرة" عمقتها الحركة الصوفية السنوسية.



وخصوصا طرابلس الأكثر انفتاحا بفعل تماسها مع الدول الأوروبية، برغم عدم تخليها عن أنشطتها الاجتماعية في الشرق.

بيد أن مرحلة إسقاط القذافي شهدت إحياءاً للتيارات الإسلامية بشقيها المعتدل والمتشدد، لاسيما إثر مشاركتهم بفاعلية في محاربة قواته، خاصة في الشرق التي انطلقت منه ثورة الـ ١٧ من فبراير احتجاجا على التهميش السياسي والتنموي. ومع سقوط النظام، وانفتاح المجال السياسي في المرحلة الانتقالية، ورخاوة السلطة الانتقالية، وطغيان حالة توازن الضعف على البلاد، حيث لا توجد قوة مركزية تدير الساحة السياسية، بدأت تحدث تغيرات على خريطة التيارات الإسلامية بشكل عام والجهادية خصوصا. فقد سعت جماعة "الإخوان المسلمون" إلى تكريس دورها السياسي، عبر ذراعها السياسي البناء والعدالة كذراع لها في الحياة السياسية، مستغلة حالة الصعود السياسي للقوى الإسلامية في المنطقة بعد ثورات الربيع العربي، حيث كان لها حضور في المجلس الوطني الانتقالي الذي تأسس في أعقاب الثورة، كما استطاع الحزب أن يحل ثانيا في انتخابات المؤتمر الوطني العام في يوليو ٢٠١٢ بعد تحالف القوى الوطنية ذي التوجهات الليبرالية والذي يتزعمه

لقد واجه نظام العقيد الليبي على مدار ٤٢ عاما من حكمه كل من جماعة الإخوان المسلمين، وحزب التحرير الإسلامي، واستطاع تحجيم نفوذهما، سواء عبر حملات الاعتقال المستمرة أو تصفية قادتهم، مما شكل بيئة ملائمة لنشأة جماعات إسلامية مسلحة خاصة في الثمانينيات والتسعينيات (الجماعة الليبية المقاتلة، وحركة شهداء الإسلام) ترى أن القوة المسلحة هي السبيل الوحيد لمواجهة نظام القذافي، خاصة مع تصاعد مساحة التأييد للتيار السلفي في منطقة الشرق الليبي على حساب الإخوان الذين عانوا من ضعف انتشارهم نتاج الضربات الأمنية، كما أسهمت حرب أفغانستان التي مثلت بؤرة جهادية ضد السوفييت آنذاك في تشجيع ثقافة الجهاد المسلح ضد الأنظمة في المنطقة.

وبالتالي، فقد أسهمت استراتيجية نظام القذافي في مواجهة التيار الإسلامي في ليبيا في أن يصبح المزاج العام لهذا التيار أقرب إلى الشكل الجهادي المسلح منه إلى المعتدل، بسبب السياسات الأمنية العنيفة والاستتصالية، حتى تحول الشرق من موطن للإخوان والسنوسية الصوفية المعتدلة إلى حاضنة للجماعات الجهادية، خاصة في ظل تقارب تلك المنطقة مع الثقافة العربية، بينما مالت جماعة الإخوان إلى إقليم الغرب،



جماعات ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية وتكفر المجتمع، وتسعى لفرض تطبيق الشريعة بقوة السلاح، مستفيدة من بيئة إقليمية تصاعد فيها دور التيارات الجهادية لاسيما في مصر، وتونس، فضلا عن ضعف الدولة الليبية وعدم قدرتها على نزع أسلحة الميليشيات، بسبب بطء بناء أجهزة الأمن، ورفض بعض الثوار المسلحين الانضمام لها خوفا من تهمة في معادلة الثورة والسلطة المتنازع عليها بعد ثورة الـ ١٧ من فبراير.

وتمثل تلك الجماعات الجيل الثاني من الجهاديين الذين عادوا إلى الظهور كقادة أولوية ثورية في بنغازي ودرنة ومدن شرقية أخرى إبان مواجهة نظام القذافي ثم استمروا كبؤر جهادية تشكل في مضمونها مستنسخات من تنظيم القاعدة، خاصة على صعيد التقارب الايديولوجي، ومن أبرز هذه الجماعات الجهادية المسلحة :

(١) جماعة أنصار الشريعة:

تشكلت إبان الثورة من انفصال عناصر من تشكيلات جهادية مثل كتبية ١٧ فبراير، وكتبية عبدة بن الجراح في بنغازي، وكتبية شهداء أبوسليم في درنة بسبب خلافات حول الموقف الشرعي من المجلس الوطني الانتقالي. وتهدف جماعة أنصار الشريعة إلى تطبيق الشريعة، ورفض الممارسات

محمود جبريل.

في الوقت نفسه، تشرذمت الجماعات الجهادية الليبية، وخرجت من عباءتها اتجاهين بعد سقوط نظام العقيد الليبي، وهما:

الاتجاه الأول: الجهاديون المنخرطون في العمل السياسي الذين قاموا بمراجعات لنبذ العنف قبل الثورة داخل سجون القذافي، وهم غالبا من الجيل الأول الذي مر بمرحلة الصدام مع النظام الليبي، وشارك بعضهم في الحرب الافغانية - السوفيتية، وتعرض للاعتقال من قبل الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر في جوانتانامو، وتمت إعادة بعضهم إلى ليبيا قبل وبعد الثورة. ومن أبرز نماذج الاتجاه الأول " الجماعة الليبية المقاتلة" التي غيرت اسمها بعد الثورة إلى "الحركة الإسلامية للتغيير"، حيث انخرط أعضاؤها في العمل السياسي، عبر عدة أحزاب سياسية في الانتخابات التشريعية في يوليو ٢٠١٢، من أبرزهم : حزب الأصالة، وحزب الوطن، وحزب الأمة، ورغم تعثر تلك الأحزاب انتخابيا نظرا للبيئة الليبية غير المتقبلة لرؤية متشددة للإسلام، إلا أنهم استطاعوا عمل اختراقات مؤثرة لمؤسسات الدولة الجديدة، وخاصة وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية.

الاتجاه الثاني: جماعات جهادية مسلحة رافضة للانخراط السياسي، وهي



لأفكار تنظيم القاعدة، سواء في تكفير المجتمع أو تطبيق الشريعة بالقوة، إلا أن كتيبة بوسليم محدودة التأثير، حيث يقدر أعضاؤها بالعشرات، بيد أن بعض التقارير أشارت إلى تورطها في عمليات اغتيال وتصفية رموز عهد القذافي، علاوة على تدريب متطوعين للجهاد في سوريا، كما أنها سعت لفرض الشريعة في درنة منذ منتصف العام ٢٠١٢، إذ بدأت بإغلاق صالونات التجميل وفرض الأعراف الاجتماعية الصارمة في المدينة إلا أن القبائل واجهت مشروعهم.

(٣) "ألوية الشيخ عمر عبد الرحمن": والتي سُميت باسم زعيم الجماعة الإسلامية المصرية الذي يقضي حالياً عقوبة السجن المؤبد في الولايات المتحدة لتورطه في الهجوم على مركز التجارة العالمي عام ١٩٩٣، وليس الكثير معروفاً عن قيادة الجماعة أو حجمها، لكن تقارير محلية ليبية نسبت لها سلسلة الهجمات التي وقعت في بنغازي في مايو ويونيو ٢٠١٢ ضد المصالح الغربية، ومن أبرزها الهجوم على اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(٤) جماعة التوحيد والجهاد: وهي تنشط في المناطق الشرقية وخاصة درنة وما حولها، وغالبية

الديمقراطية، ومقاومة البدع المتعارضة مع الإسلام وتطبيق الشريعة بقوة السلاح. ويقود الجماعة في بنغازي محمد الزهاوي، وهي تملك روابط بالعديد من الجماعات الجهادية الأصغر عدداً التي تحمل ذات الاسم مثل أنصار الشريعة في درنة.

وبدا أول ظهور مقلق لتلك الجماعة في يونيو ٢٠١٢، عندما نظمت تظاهرة في بنغازي ارتدى فيها المنتمون لها الزي الأفغاني وطالبوا بتطبيق الشريعة، غير أن العرض قوبل بمعارضة شديدة من القوى المدنية والقبلية التي رفضت أفغنة ليبيا. كما أثارت الجماعة ضجة شعبية بعد اتهامها بتدمير الأضرحة الصوفية، خاصة أنهم أثنوا على مرتكبيها، رغم رفضهم إعلان المسؤولية عنها. أضف إلى ذلك، أنه تم اتهام الجماعة بأنها وراء محاولة اغتيال السفير البريطاني في ليبيا، وكذلك الهجمات على القنصلية الأميركية في بنغازي، والتي قتل فيها السفير الأمريكي وعدد من الدبلوماسيين.

(٢) كتيبة شهداء بوسليم: وهي تتمركز في درنة، وعلى الرغم من أوجه الشبه الكثيرة التي تجمع بين تلك الكتيبة مع أنصار الشريعة لاسيما أن غالبية أعضائهما كانوا مسجونين أيام القذافي في سجن بوسليم، كما أن أيديولوجيتها تكاد تكون انعكاساً



المصالح الغربية في ليبيا، خاصة عبر الهجمات المتكررة على السفارات الأجنبية في بنغازي وطرابلس، بما زاد من التدخل الخارجي في الداخل الليبي، وتجلي ذلك، عندما أقدمت القوات الأمريكية على اعتقال أبو أنس الليبي العضو بالقاعدة في مؤشر على اختراق وإضعاف للسلطة الانتقالية في مرحلة ما بعد الثورة.

- التغذية المتبادلة بين الجماعات الجهادية في مصر وليبيا، فرغم أن خطوط التشابك والخبرات المتبادلة تكاد تكون محدودة نسبيا بين الأحزاب السلفية في مصر وليبيا (كالثور، الأمة، الوطن)، بسبب الاختلافات النسبية في الروافد والرؤى، فإن التشابك بدأ أكثر فعالية على صعيد الجماعات الإسلامية المسلحة التي رفضت الانخراط في العمل السياسي في مصر وليبيا وتحديداً في الشرق، إذ بدأ أن الأخيرة وخاصة (جماعة أنصار الشريعة وألوية السجين عمر الرحمن كروافد للقاعدة) تشكل مصنعا لتدريب متشددين، وتصدير السلاح إلى مصر وتحديدا للجماعات النظرية في سيناء. وتجلي ذلك في مؤشرات تراكمت منذ الثورة في البلدين، بدءاً من تقارير أمنية تحدثت

أعضائها صغار السن، ولتلك لجماعة اتصالات ببعض الجماعات الجهادية، خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.

ثانياً: الأخطار الداخلية والإقليمية للجماعات الجهادية

يمكن القول إن بروز بؤر جهادية نشطة خاصة في شرق ليبيا مثل تهديدا ممتدا من الداخل الليبي إلى الجوار الإقليمي، وخاصة مصر، ومن أبرز هذه التهديدات، ما يلي:

- لعبت الجماعات الجهادية المسلحة دورا في تعميق مأزق بناء الدولة الليبية بعد الثورة، عبر الصدام بين السلطات الانتقالية بسبب رفض تلك الجماعات تسليم سلاحها، ومحاولة الجهاديين فرض قيود دينية على السكان، خاصة في بنغازي، ورغم أن حادثة الهجوم على القنصلية الأمريكية ومقتل السفير الأمريكي مثلت نقطة تحول في المواجهة بين الدولة والجماعات الجهادية المسلحة، حيث صدر قرار حكومي بحل كافة التشكيلات المسلحة، واستلام المقارنات التي تشغلها ومصادرة أسلحتها، بيد أن افتقار الحكومة لجهاز أمني مركزي قوي جعل من الصعب نزع سلاح تلك الميليشيات.

- توتير الوضع الأمني باستهداف



سوقاً إقليمية " مضطربة" تستوعبها وتقدرها الأمم المتحدة بـ ١٢ دولة ومنها مصر، التي قدرت جهات رسمية حجم السلاح في مصر بعشرة ملايين قطعة غالبيتها قادمة من ليبيا والسودان. وبينما سعت الأجهزة الأمنية المصرية لضبط حركة الحدود ومنع تهريب السلاح، فإن إجراءاتها أثارت حفيظة جماعات مسلحة في الشرق ضغطت على القاهرة بمنع عبور الشاحنات إلى ليبيا واعتقال مصريين.

- استهداف الميليشيات المسلحة للمصالح المصرية في ليبيا، في ظل عدم قدرة السلطات الانتقالية على السيطرة الأمنية في الشرق خصوصاً، حيث تعرض العمال المصريون إلى عدة حوادث اختطاف متكررة في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ من قبل جماعات مسلحة، ولعل ذلك يحدث تأثيراً في أحد أبرز القضايا الاقتصادية التي تشتبك فيها البلدان، وهي العمالة التي تتراوح تقديراتها ما بين مليون ومليون ونصف مصري، كما أن ثمة تقديرات أخرى غير رسمية تشير إلى عودة ما يقرب من نصف مليون عامل مصري من ليبيا بسبب الاضطرابات الأمنية.

- تحول بعض مناطق شرق ليبيا التي تسيطر عليها جماعات جهادية إلى

عن مشاركة مصريين في الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي والتي أسفرت عن مقتل السفير الأمريكي، ومروراً باستهداف القنصلية المصرية في بنغازي كرد على فض اعتصامات الإخوان، كما نظمت جماعات جهادية ليبية عرضاً عسكرياً على الحدود مع مصر باعثة برسالة تهديد غير مباشرة للسلطات المصرية بعد فض اعتصامات الإخوان .

- نمو الجريمة المنظمة إثر ضعف السيطرة الأمنية على حدود البلدين، إذ إن الرخاوة التي شهدتها الأجهزة الأمنية المصرية بعد الثورة، وتشظى المؤسسات الأمنية الليبية إلى ميليشيات مسلحة بعد سقوط القذافي، خلف عدم سيطرة مشتركة على حدود البلدين، وهو الأمر الذي لعب دوراً في نمو الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة من تهريب سلاح وتجارة مخدرات وبشر وغيرها، مما شكل بنية اقتصادية للجماعات الجهادية سواء في مصر أو ليبيا لتمويل عملياتها. وفي هذا السياق، تبدو عمليات تهريب السلاح ومستلزمات العمليات الانتحارية هي الشكل الأخطر الذي ينتقل من ليبيا إلى مصر، لاسيما أن الأسلحة المتبقية بعد سقوط القذافي، وجدت



والليبراليين والسيطرة على طرابلس ومؤسسات الدولة الهشة، هذا من جانب، ومن جانب آخر، ممارسة تأثير غير مباشر أو تحريضي للجهاديين المسلحين في الشرق لمواجهة معارضي المشروع الإسلامي، خاصة بعد تنامي ظاهرة الاغتيال للمعارضين لحزب العدالة والبناء (نموذج اغتيال عبد السلام المسماري)، والضغط في الوقت نفسه على المصالح المصرية لتحجيم امتداد نموذج إسقاط إخوان مصر إلى ليبيا، خاصة أن المسنول العام لجماعة الإخوان المسلمين في ليبيا بشير الكبتي حذر من أن محاولة استدعاء المشهد المصري إلى ليبيا ستكون له نتائج كارثية، لأن الشعب في ليبيا مسلح.

ثالثاً: عملية حفتر .. واحتمالات احتواء أخطار

الجماعات الجهادية

وفي هذا السياق الذي تتصاعد فيه تهديدات الجماعات الجهادية للداخل والإقليم يمكن فهم مغزى عملية حفتر في بنغازي. فالعملية العسكرية استهدفت في بدايتها، بحسب حفتر ومؤيديه، تطهير ليبيا من الجماعات الإسلامية المسلحة التي تصاعدت تهديداتها داخلياً وإقليمياً، ثم اتسعت لتشمل أهدافاً سياسية تتعلق بطبيعة السلطة الانتقالية القائمة؛ حيث طالبت بتجميد المؤتمر الوطني العام

ملاذ أو معبر آمن لبعض المنتمين للتيارات الإسلامية المعارضة للسلطة في مصر بعد ٣٠ يونيو، وفي هذا السياق، يمكن فهم التقارير التي تشير إلى أن هروب القيادي الإسلامي المصري عاصم عبد الماجد المطلوب أمنياً إلى قطر تم عبر ليبيا، كما أنه تم القبض على القيادي الإسلامي صفوت حجازي في مرسى مطروح قبل الهروب إلى ليبيا، ومن هنا، فإن الشرق الليبي بات مخزناً جهادياً ومصعباً للتيارات الجهادية يعمق الأزمات الأمنية في مصر والمنطقة ككل، خاصة في ظل تورط الجماعات الجهادية في تدريب عناصر متشددة للجهاد في سوريا، وشمال مالي، وإقامة تشابكات مع حركات جهادية في مصر والمغرب العربي ومنطقة الساحل والصحراء بشكل عام.

- الارتباطات الاخوانية - الجهادية للضغط على السلطات في البلدين، حيث إن إسقاط نظام الإخوان في مصر عقب ثورة ٣٠ يونيو خلفت اتجاهها لدى جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا وذراعها السياسي العدالة والبناء إلى تأمين نفسها عبر صياغة تحالفات مع مليشيات مسلحة خاصة في مصراته لكسر معادلة توازن الضعف مع الزنتان



وما أكسب عملية حفتر أهميتها في محاولة تغيير موازين الصراع الداخلي نسجه لـ"اصطفافات واسعة" تتوحد على هدف عام، وهو مواجهة الإسلاميين، مستثمرًا في ذلك شعبيته في أوساط الضباط السابقين للجيش الليبي، وحالة القلق الإقليمي من تصاعد تهديدات الإسلاميين في الشرق، وعلاقاته الدولية، خاصة مع الولايات المتحدة التي مكث فيها ٢٠ عامًا بعد تمرده على القذافي إبان الحرب الليبية الشاذية في الثمانينيات.

وعلى ذلك، نالت عملية كرامة ليبيا تأييد العديد من قبائل الشرق، عبر جولات حفتر في مدن الشرق، فضلا عن الدعم الذي تلقاه من قبائل الزنتان، غريمة مصراتة في الغرب، واللواءات المسلحة الصواعق، والقعقاع، والمدني) في طرابلس، والجناح المسلح للتيار الفيدرالي في برقة الذي يحاصر مرافئ نفطية. كما أحدثت العملية انشقاقات داخل قوات تنضوي تحت إمرة الجيش الوطني، مثل كتيبة طبرق الجوية، وكذا إعلان قادة القوات الخاصة في بنغازي، والشرطة العسكرية، والدفاع الجوي في طرابلس، تأييدهم لعملية حفتر، إلا أن تلك الاصطفافات تفتقد لإطار سياسي.

وفي هذا الإطار، بدت المواقف الإقليمية والدولية من عملية حفتر تنطوي على قدر من الغموض المحفز

(البرلمان)، وتشكيل حكومة طوارئ، وتشكيل مجلس مدني يُدير الدولة من القضاء يشرف على إجراء انتخابات عامة.

وعكس ذلك الاتساع طبيعة الدوافع خلف عملية كرامة ليبيا؛ إذ بدا أنها تستهدف مواجهة تصاعد هيمنة تحالف (الإخوان المسلمين، والقوى الجهادية السابقة المنخرطة في العمل السياسي، وقوات درع ليبيا التي تضم مقاتلين إسلاميين ينتمون غالبيتهم إلى مصراتة) على مؤسسات الدولة الانتقالية، بعد أن نجح في تقليص المساحة التي حازها تحالف القوى الوطنية بتصدره انتخابات يوليو ٢٠١٢، عبر الضغط المسلح لتمرير قانون العزل السياسي.

لقد تمكن تحالف الإسلاميين من إزاحة علي زيدان رئيس الوزراء الأسبق، وتمديد ولاية المؤتمر الوطني العام حتى ديسمبر ٢٠١٤، علمًا بأنها انتهت في فبراير الماضي، وتعيين رئيس وزراء - سابق - مقرب من الإسلاميين (أحمد معيتق)، برغم الطعن الدستوري على طريقة التصويت عليه. ولم يترافق مع توسيع النفوذ السياسي للإسلاميين معالجة معضلات تعثر المسار الانتقالي، كنزعات الانفصال المناطقية في الجنوب والشرق، أو مكافحة الميليشيات المسلحة، أو تقوية الجيش الوطني، بما يؤهله لاحتكار الوظيفة الأمنية.



وعلى ذلك، فإن ثمة تأثيرات محتملة لعملية حفتر على طبيعة التهديدات التي تشكلها الجماعات الجهادية، وهي ترتبط بطبيعة الصراع الداخلي في ليبيا ومدى قدرة حملة الكرامة على تحقيق نتائج مؤثرة على الأرض، وفي هذا الإطار تبرز مجموعة من الاحتمالات والمسارات المستقبلية، وهي:

أولاً: مسار تقليص المد الجهادي في شرق ليبيا، وهو يتطلب من حفتر تحويل اصطفاقاته الداخلية إلى تحالف وطني متماسك، مستعيناً بقوى إقليمية لها مصلحة في تقليص مصادر تهديد الإسلاميين الجهاديين هذا من جانب، ومن جانب آخر، استمرار العمليات وتصاعدها ضد الجماعات الجهادية.

ثانياً: مسار إعادة التوازن الداخلي، أي أن عملية حفتر واصطفاقاته قد تُحدث قدراً ما من توازن القوة مع تحالف الإسلاميين، وتدفعهم للتفاوض وإجراء انتخابات عامة، وإن كان ذلك سيكون مشروطاً بمدى قدرة عملية حفتر على استمرار زخمها، وهو مسار كشفت الشهور الماضية أنه الأكثر رجوحاً، لاعتبارات تتعلق بصعوبة سيطرة قوات حفتر على معقل السلطة في طرابلس، وعدم تحول الاصطفاقات حول عملية كرامة ليبيا من التأييد

للصراع، وذلك استمراراً لسياسة رفض التدخل الغربي على الأرض بعد مشاركة الناتو في إسقاط القذافي، نظراً للتكلفة الباهظة التي يمكن أن تدفعها في بلد تعج بالمليشيات المسلحة. ولعل ذلك قد يشكل محفزاً لمنطق تداولته تحليلات المراقبين الغربيين بأن ليبيا تحتاج قوة مركزية لإقرار الأمن، ومواجهة التهديدات المتصاعدة في الداخل والمؤثرة على المصالح الإقليمية والدولية. ومن هنا، اقتضت ردود فعل الولايات المتحدة والناتو على شجب أعمال العنف ونفي أى اتصالات مع قوات حفتر، بالتوازي مع استعداد واشنطن بقوات محدودة في جزيرة صقلية قبالة ليبيا تحسباً لأي طارئ، وفي الوقت ذاته النظر للانتخابات على أنها المخرج للأزمة.

ويبدو أن المواقف الغربية وحتى الإقليمية تنتظر نتائج العملية نفسها على الأرض حتى تحسم توجهاتها إزاء ليبيا، لا سيما أنه إذا ما تم النظر لحملة "الكرامة" على أنها تستهدف جماعات إسلامية مسلحة هددت مصالح الولايات المتحدة وقتلت سفيرها في بنغازي في سبتمبر ٢٠١٢، ودفعتها لاعتقال أبو أنس الليبي العضو بـ"القاعدة" من داخل ليبيا، فقد يتم التوصل إلى استنتاج محتمل مفاده أن واشنطن ستتعامل مع من يحمي مصالحها ويسيطر على الأرض.



زخمها في شرق ليبيا، وتراجع التأييد الداخلي والإقليمي، فعندئذ قد يتمكن التحالف المضاد من استنفار علاقاته بميليشيات إسلامية مسلحة لإضعاف عملية حفتر، ويصبح الشرق الليبي أشبه بحرب متعددة الجبهات والمناطق، وتتصاعد درجات عدم الاستقرار أكثر مما هي عليه حالياً، وبالتالي يفشل هدف حفتر في تقليص نفوذ الإسلاميين سواء المسلحين أو المنخرطين في العمل السياسي.

التصريحاتي إلى المشاركة بالقتال ضد الإسلاميين باستثناء اشتباكات متقطعة في طرابلس. كما أكدت نتائج انتخابات مجلس النواب الليبي رجاحة هذا المسار، حيث لم يحصد الاخوان في ليبيا أكثر من ٢٣ مقعداً من أصل ٢٠٠ مقعد توزعت بين القيادات المدنية الليبرالية والفيدراليين والمستقلين.

ثالثاً: فشل اصطفايات حفتر في مواجهة الجماعات الجهادية، وهو أمر محتمل إذا فقدت عملياته العسكرية